هذه الصفحة

بيت السطور

اياد الخالدي

ترد الى صحيفتنا العديد من الرسائل التي تحمل معاناة وشكاوى المواطنين، واننا في الوقت الذي نرحب فيه برسائل المواطنين سواء بالبريد العادي ام الالكتروني ام حتى المواطنين الذين يراجعون مبنى الجريدة فاننا نأمل ان تنال هذه الرسائل التي تحمل معاناة او غبناً تعرض له المواطن من مسؤول او جهة حكومية اهتمام المسؤولين في وزارات ودوائر الدولة.
وبالفعل فقد لمسنا هنا اكثر من اشارة ايجابية حول هذا المعنى... في الاسبوع الماضي مثلاً استجابة وزارة التعليم العالي مشكورة لشكوى احد المواطنين وكذلك الشركة العامة للاتصالات والبريد.. ونأمل المزيد من التجارب من جميع دوائر الدولة اننا نؤكد مرة اخرى ان هذه الصفحة ستستقبل شكاوى المواطنين الموضوعية والخالية من الاساءة والتجريح لاية جهة ما. بقصد ايصال هذه الشكاوى الى الجهات المعنية، ليتسنى لها الاطلاع عليها ورفع الاذى او الغبن وانصاف جميع المواطنين ولهذا ندعو جميع قرائنا الى توخي الدقة والموضوعية في رسائلهم وبدون مبالغة .. كما نود ان نوضح اننا سنكون مضطرين لاهمال اية رسالة او شكوى لا يذكر اسم صاحبها وعنوانه، او لا يحدد فيها اسم الجهة ذات العلاقة بشكواه.. وستحتفظ الجريدة باسماء من يرغبون بعدم نشر اسمائهم اننا عازمون على ان تظل صفحة "قضايا الناس" منبراً حراً للمواطن العراقي ومرآة عاكسة لهمومه وتطلعاته في بناء عراق العدالة والحرية والديمقراطية.

امام انظار السيد وزير التربية

وصلت الى الجريدة رسالة من المواطنة رحاب قاسم موجهة الى السيد وزير التربية عبد الفلاح السوداني ننشرها كما وردت..

السيد وزير التربية المحترم

اني المواطنة رحاب قاسم والدة كل من زهراء وعلياء حسن كاظم خريجتا معهد المعلمات للعام الدراسي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

السيد الوزير.. انا مريضة وعاجزة عن العمل وارسل لكم التقرير الطبي (تحتفظ به الجريدة) الذي يؤكد مرضي ومسؤولة عن اربع فتيات يتيمات / ولا يوجد لنا معيل راجعت مرات عديدة الى مديرية الرصافة، واشر السيد مدير تربية الرصافة على معاملة طلب التعيين لبناتي بعبارة "ترفق مع الطلبات" ولم اتمكن من مقابلته.

كل ما اطلبه هو ان تشملنا برعايتكم الكريمة وتفتحوا لنا بابا او مصدراً لاعالة عائلتي بتعيين بناتي او حتى احداهن باسرع وقت .. وفقكم الله...

احتج على نقله فتعرض الى الاعتداء

اني الموظف (ص . ع) من منتسبي شركة مابين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة. نقلت ظلما وبدون حق الى مديرية الزراعة في محافظتي، وعند سؤالي المدير العام في الشركة عن سبب ذلك انتفض جدا وغضب غضبا شديداً لانني عاتبته على ظلمه.

وعند مراجعتي لمقر الشركة لغرض استلام شهادة آخر راتب التي تأخرت بوصولها الى مديرية الزراعة عمدا لغرض ذهابي لاستلامها، تعرضت من قبل اولاد المدير العام في الشركة وبعض من منتسبي (الحماية) الخاصة بالشركة لاعتداء اثيم قرب مقر الشركة بعد خروجي منها. والسبب انني قد سببت ازعاجاً شديداً الى هذا المدير العام.

إذا لم أكن مفصولاً فلماذا اعادوني؟!

السيد رئيس تحرير جريدة (المدى)
الاستاذ فخري كريم المحترم

انا ممتن غاية الامتنان لنشر جريدة (المدى) شكواي (أعيد الى الخدمة ولم يعدل راتبه). وفي وقت لاحق نشرت مشكورة رد محافظة ذي قار (بتوقيع نائب المحافظ السيد احمد الشيخ علي). كنت متحرجاً من التعقيب على رد السيد نائب المحافظ آملاً في الحل المنصف!!. لكن يبدو ان السيد مدير افراد المحافظة لا زال مصراً على خطئه وظلمه لي.. فهو لم يكلف نفسه قراءة شرح قانون الخدمة المدنية الذي وزعته مديرية البلديات.. وفيه احكام المادة ١٧ والقرار ١٠٤٤ لسنة ١٩٧٥ .. بشأن رواتب الضباط الذين يحالون الى وظائف مدنية.

أرجو نشر رسالتي هذه باعتبارها رسالة مفتوحة للسيد رئيس الوزراء والسيدة وزيرة الاشغال لكي يقفوا على اداء موظفيهم الاداريين.

تقول الاجابة "الرد" : يدعي انه مفصول سياسي.. ويتوجب عليّ ابراز قرار حكم لاحتسابي مفصولاً سياسيا". من اين جاؤوا "بشرط" الحكم؟ واذا لم اكن مفصولا سياسيا لماذا اعادوني؟ اذن . ولماذا هذا الكيل بمكيالين؟!! اذا احتسبوا زملائي المعادين الى الخدمة سياسيين وانا لا لماذا؟

إحالة الضابط الى وظيفة مدنية ليست تكريماً ولا ترفيعاً في ضوء القرار ١٣٥٧ لسنة ١٩٧١ الذي حظر أي نشاط سياسي في الجيش لغير حزب البعث المنحل فالبعثيون ابعدوا غير البعثيين من الجيش وعينوهم بوظائف مدنية. ثم اخرجوا المدرسين والمعلمين من التعليم اذا لم يكونوا بعثيين.. الذين كانوا في الوظيفة في تلك الفترة يعرفون ذلك. والسياسيون".

الا يبدو جلياً ان إحالتي على التقاعد من الجيش وتعييني بوظيفة مدنية كانت لاسباب سياسية محضة؟!! تجاهل (الرد) ان يقول اني كنت ضابطاً وعينت لديهم بوظيفة مدنية تجنباً لتطبيق المادة ١٧ من قانون الخدمة المدنية النافذة وقتها والقرار ١٠١٤ لسنة ١٩٧٥ لغرض احتساب الراتب. كما اغفل الرد ان بعض الحقوقيين في المحافظة احتسبت لهم خدمة المحاماة. وكذلك للسادة القضاة وللموظفين في الماء والبلديات. الا تقتضي العدالة تطبيق القانون تطبيقاً امينا وعادلاً واحتسابها لي ايضا؟

نجم عبيد ابو الهيل
المشاور القانوني المساعد

نفط يا بلد النفط!

مثلي مثل حال كل المواطنين العراقيين بدأت افكر منذ الان بان اخزن نفطاً ابيض لليوم الاسود الذي ينتظرني وهو الشتاء البارد جداً.

ولاني اكتويت بنار الاسعار الملتهبة في العام الماضي عندما وصل سعر النفط الابيض المقاس بالطريقة العراقية المبتكرة (بالصفيحة المطعجة) بثمانية الاف دينار، فقررت ان استغل يوم راحتي.. وهو الخميس لشراء النفط حسب تعليمات وزارة النفط بتجهيز المواطنين بخمسين لتراً لكل عائلة تملك بطاقة تموينية.

فاخترت اقرب محطة وقود تبيع النفط الابيض وهو محطة تعبئة فلسطين الواقعة في شارع فلسطين والقريب جداً من مقر وزارة النفط والتي يستطيع الوزير ان يصعد لأعلى بنايته ليشاهد المحطة وما يحصل فيها من العجائب.

فكاتب المحطة يحاول ان يؤخر ختم البطاقات التموينية بحجة او بدونها مما يؤدي الى ازدحام شديد على شباك البطاقات وكذلك الباعة المتخصصين بتجارة النفط الابيض يحمل كل واحد منهم العديد من البطاقات التموينية والتي لا تمت بصلة لصاحبها كأن يكون اخيه او ابنه.

ولكن (البحار) وهو اللقب الذي يطلق على "مهرب النفط والبانزين" يلاقي الترحاب من قبل موظفي المحطة لانهم يستفادون منه على حساب المواطن.

وبعد طول انتظار في الشمس اللاهبة اجزل علينا كاتب المحطة العطاء ووقع بطاقاتنا لنذهب الى الطابور الاخر الخاص باستلام النفط من المضخة.

ولكن مع الاسف يفرض الباعة المتجولون والبحارون انفسهم بشدة على عامل المحطة بالاتفاق طبعاً، لانه لا يستطيع ان يرد طلباتهم وبقيت لساعات انتظر ان يصلني الدور ولكن زعل عامل المحطة جعله يتجه الى النساء والباعة المتجولين ويرفض ان يجهز طابور الرجال وبعد انتظار طويل وصلت قريباً جداً من المضخة وقبل ان ابدأ بتعبئة النفط في حاوياتي وقف عامل المحطة ليقول (النفط خلص تعال باجر) وكانت الصدمة شديدة لي لاني "أنتظرت ساعات الظهيرة الحارة ولغاية الساعة الثانية والنصف ظهراً ولم احصل على النفط، مع العلم ان جميع الباعة المتجولين عفواً (البحارة) حصلوا على النفط رغما عنا نحن المواطنين البسطاء والذين لم نحصل على خمسين لترا. عكسهم تماما بعد ان عبأوا براميل كبيرة بكل جرأة وامام انظار الجميع فاين العدالة يا وزارة النفط التي لا تبتعدين الا امتاراً قليلة عن هذه المحطة التعبانة جداً في خدماتها وموظفيها.

علي الزين

وداعاً للماضي

ابو مهند الامين

لقد عانى العراقيون النجباء من السياسة الرعناء لرئيس النظام المباد طوال ثلاثة عقود ونيف معاناة مريرة.

فقد أوغل في الظلم والقهر والاستعباد والاذلال والتجويع والتهجير والقتل. تلك السياسة الهوجاء تسببت في مآس لا تعد ولا تحصى ومنها هجرة اربعة ملايين عراقي تخلصاً من الصنم. وقس على بقية طبقات الشعب التي تعاني من ضعف القدرة الشرائية لان الاعمال متوقفة وحركة السوق متدهورة وسعر الدينار العراقي في الحضيض، وكان العراقيون يتسابقون الى الخروج من العراق مرغمين بسبب ما كانوا يتعرضون له من جور (القائد الضرورة)، فالذي يستطيع الاستدانة فذاك صاحب الحظ السعيد. اما الاخرون فقد باع بعضهم بيته والبعض الاخر هدم قسماً من بيته وباع الشبابيك تاركاً عائلته تحت رحمة البرد والمطر من اجل ان ينفذ بجلده من قسوة الطاغية، عسى ان يستطيع الحصول على فرصة عمل في الخارج لكي يوفر لعائلته قسماً مما يحتاجونه وهو في الغربة. والمؤلم في الامر ان قرابة عشرين في المئة من الذين هاجروا لم يوفقوا في عملهم في الخارج فمنهم من عاد بخفي حنين ومنهم من مات قهراً ومنهم لا تعرف عوائلهم عنهم شيئاً. والعديد ممن هاجروا ماتوا بطرق مختلفة فمنهم من مات في حوادث او الغرق في البحار والمحيطات . والادهى من ذلك ان النظام المباد كان يلاحقهم وهم خارج العراق!

اما الذي بقي في العراق فكان الامر عليه اشد وطأة فعلاوة على (جيش القدس) الذي كان يجب على كل مواطن ان ينخرط فيه فان خدمة الاحتياط تلاحقه!

مما تقدم نرى ان الشعب العراقي قد تأثر بسياسة الدكتاتور تأثيراً كبيراً.

وبعد سقوط الصنم في ٢٠٠٣/٤/٩ تنفس العراقيون الصعداء وذهبت قوانين الطاغية وممارساته معه الى الجحيم وعرف العراقيون لاول مرة الحرية والديمقراطية ثم جاء التحدي الاكبر يوم تحدى ثمانية ملايين عراقي الارهاب وذهبوا لانتخابات الثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٥ الانتخابات المعجزة التي اذهلت كل العالم مبهورين بشجاعة العراقيين وتصميمهم ، وتضحياتهم الجسيمة وحبهم لوطنهم الغالي العراق.

ومنذ تولي الحكومة الجديدة المنتخبة مهامها، على قصر مدتها انجزت الكثير على جميع الصعد واولها هو حرصها على مشاركة جميع اطياف الشعب العراقي في الحكومة والجمعية الوطنية ولجنة صياغة الدستور حتى الذين لم يفوزوا بالانتخابات كذلك إن اصرار الحكومة على ان يسن الدستور في وقته المحدد يعد من الانجازات الكبيرة. ولعل محاربة الفساد الاداري ومحاولة انصاف المظلومين والحد من العمليات الارهابية والمباشرة في انجاز بعض المشاريع الخدمية ضمن الظروف الحالية تعد انجازات مهمة.

لقد ساهمت اكثر من جهة معادية للعراق الجديد ولا تزال للنيل من الحكومة الموقرة وانجازاتها عبر اساليبها الخبيثة في الاستمرار بمد يد العون في العدة والعدد للارهابيين ، علاوة على محاولة خلق الازمات للإساءة الى الحكومة الشرعية واحراجها مثل ضرب الكهرباء وانابيب المياه واختلاق ازمة الوقود.

أملنا كبير في حكومتنا الموقرة ان تنتبه الى المؤامرة وهي منتبهة ان شاء الله، لتفويت الفرصة على اعداء العراق .

كذلك عليها ان تفعل المستحيل من اجل وضع حل للكهرباء وانهاء ازمة الوقود الى الابد.

كذلك من الامور المهمة التي يجب ان تسير بشكل متواز مع محاربة الارهاب هي انتشال العاطلين عن العمل وايجاد فرص عمل لهم باسرع ما يمكن.

واخيراً وليس آخراً على الحكومة الشرعية الا تقع في شراك فخ البنك الدولي في رفع الدعم عن بعض المواد او زيادة اسعار المشتقات النفطية اعتماداً على مشروع قانون رفعته وزارة المالية. ان أي زيادة في اسعار اية مواد مهما كانت طفيفة ستكون نتائجها سلبية في هذه المرحلة الخطرة التي يمر بها عراقنا الغالي.

على الحكومة المنتخبة ان تنتبه الى ذلك جيداً لان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر من ابناء شعبنا كثر.

اذن على الحكومة الموقرة عدم اتخاذ أي قرار سلبي يمس الطبقات الفقيرة بالصميم بل عليها عدم التفكير بذلك اصلاً قبل انتشال تلك العوائل من آفة الفقر التي لا ترحم.

هواتف عاطلة

المواطن علي حسين محمد ورقم هاتفه (٧١٧٢٣٧٦) والمواطن عماد محمد عزيز ورقم هاتفه (٧٦٢٧١٢٤) يشتكون من معاناتهم الطويلة بسبب انقطاع الحرارة عن هاتفيهما منذ اكثر من خمسة اشهر... يطلبون من شركة الاتصالات الوطنية مساعدتهم باعادة الحرارة الى هاتفيهما العاطلين.

اجابة من الشركة العامة للاتصالات

وردتنا الاجابة التالية من الشركة العامة للاتصالات والبريد..

نهديكم تحياتنا..

إشارة الى ما نشرته جريدتكم الغراء بعددها (٤٣٩) في ٧/١٧/ ٢٠٠٥ تحت عنوان (هواتف عاطلة) نود اعلامكم ما يلي:

يرجى تزويدنا بارقام وعناوين الهواتف العاطلة في حي المغرب ليتسنى لنا اصلاحها.

اننا في الوقت الذي نشكر فيه الشركة العامة للاتصالات والبريد على استجابتها السريعة لشكاوى المواطنين فاننا ندعو المواطنين الى تزويدها بارقام هواتفهم العاطلة في حي المغرب ليتسنى للشركة اصلاحها او مراجعة الشركة للغرض نفسه.

طفح المجاري يهدد اهالي الشعلة بترك منازلهم

تعاني مدينة الشعلة المكتظة بالسكان والتي يصل تعدادها الى مليون وربع المليون مواطن من سوء الخدمات المقدمة اليها لا سيما ما يخص المجاري وما ادراك ما قسم المجاري الذي يتعامل منتسبوه مع المواطنين بتعال كبير ووفق (اعط اكثر نذهب معك) بالرغم من المتابعة الدقيقة والجادة من المجلس المحلي لمدينة النور الذي ضاق صدره بتصرفات هؤلاء الذين لا يهمهم سوى مصالحهم الشخصية اما تقديم افضل الخدمات للمواطنين فلتذهب الى الجحيم.

وتشهد محلات (٤٦٠ ، ٤٦٢، ٤٥٨، ٤٥٠) طفحا كبيرا من المجاري مما ادى الى ترك بعض المواطنين بيوتهم والبحث عن بيوت للايجار ريثما تحل مشكلاتهم المستعصية.

وقضية المجاري ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التبليط حيث تؤكد دائرة المشاريع بانها مستعدة للتبليط لكن المجاري تقف حجر عثرة في طريقها.

فمتى تنظر امانة بغداد بعين الرحمة والعدالة لمنطقة قدمت آلاف الشهداء ايام حكم النظام المباد وكانت الشوكة في اعين البعثيين والصداميين لكنها لم تحصد سوى الوعود من المسؤولين وهل تعرف امانة بغداد/ قسم المجاري في الكاظمية بان سيارتين صاروخيتين لا تكفي لاصلاح ما افسده الدهر.

والمعاناة كبيرة والمجلس المحلي يعمل جاهداً في سبيل حل جميع المشكلات التي تقف في وجه المواطن وتثقل كاهله. والملايين بانتظار الفرج.

محمد عبد الله
محلة ٤٦٠
زقاق ١٧

الى / وزارة المالية
مع التحيات

استناداً الى طلب وزارة المالية بموجب كتابها المرقم ٢٨٤٦ في ٦/ ٦/ ٢٠٠٥ الدائرة الادارية/ الافراد والذي تطلب فيه من الهيئة العامة للكمارك/ الافراد تزويدها بطلبات واسماء المفصولين السياسيين وتاركي العمل حيث قامت الهيئة مشكورة بارسال قائمة تحوي طلبات ومستمسكات باسماء (٥٠) مفصولاً سياسياً وتاركاً العمل بموجب كتاب الهيئة المرقم ٦٢٦٦ في ٩/ ٦/ ٢٠٠٥,

ولحد الان لم يصدر أي امر باعادة هؤلاء المفصولين علما انها قد مضت مدة ليست بالقصيرة على ارسال قائمة الهيئة العامة للكمارك نرجو النظر في الموضوع اعلاه حيث ان اغلبهم يعيلون عوائل ومتضررين من النظام السابق ويعانون من ظروف اقتصادية صعبة جداً.. راجين النظر في اعادة هؤلاء المفصولين وتاركي العمل نتيجة سياسات النظام السابق القمعية الى وظائفهم..

التفاتة كريمة من السيد وزير المالية باعادة البسمة الى عوائل هؤلاء المتضررين.

مع فائق التقدير والاحترام

عنهم : عبد الامير عدوان الشمري

العنوان : بغداد . حي الشعب . محلة ٣٣٩ زقاق ٥ دار ١٥ هاتف ٤٤٤٥١١١